

صارت مستلح فبوجه عليه ما يتوجه عليه ثم يقول في مقابلة السابق وان كان
على طريقة الاقامة من نفسه صارت مستلح كذلك **قوله** براسه في نسخة
بنفسه وفي نسخة من نفسه وكلاهما بغير النسخة الاولى **قوله** فبوجه عليه اي
على هذا الناقل المذكور ما يتوجه عليه اي على المشتدل هذا هو الحسن **قوله**
هذا هو الالكلام يعني ما سبق من قوله فاعلم **قوله** في تطبيق الدليل اي فيها
مطابقة نتيجة لا يعني الذي هو عدم منع النقل حقيقة اي موافقة لها **قوله** واما
في تطبيقه اي واما الكلام في تطبيقه **قوله** بقيد من حيث هو مدعي الاضافة
ببائنة او قديمون ومن حيث هو مدعي بدل منه او عطف بيان **قوله** اذ قد
يكون الخ مثاله فواك الموضوع عبادة فبذلك امدي وقد يكون جزا من دليل مدعي
اخر لانه عبادة وكل عبادة تحتاج الى نية **قوله** فكيف ليس بمدعي الانسب كون
حيث هو مدعي **قوله** واعلم شروع في الاعتراض على المص وليس هيدا للاعتراض
الآتي في قوله وان حمل ما زعم لان التمهيد له ياتي في قوله ويتبع الخ ولانه لو
تمهيد له لم يحسن الفصل بينهما بالاعتراض المذكور في قوله وايضا الخ **قوله**
ما ذكر المص اي في قوله اذ المنع الخ وقوله على ما ادعاه اي من انه النقل والمدعي
لا يمنع الا مجازا **قوله** اذ كان المنع حقيقة الخ اي وهو مسلم كما صرح به ابن
سينا وغيره وقوله وكان معناه الحقيقي منحصرا فيه اي وهو غير مسلم كما بينه
بقوله بعد ويتبع الخ وجواب هذا الاعتراض ان يقال ان المراد الشرح بالانحصار
الاختصاص الحقيقي فلا نسلم توقف استدلال المصن عليه اذ يكفي فيه ان لا يكون
المنع منع حقيقي بشمل طلب تصحيح النقل وطلب الدليل على المدعي وان اراد الانحصار
بالاصفي اي الذي بالاضافة الى طلب تصحيح النقل وطلب الدليل على المدعي فلا
انه غير مسلم لخرق هذين الطرفين عن المعنى الثاني الراجعة ايضا فاقم **قوله** وايضا
اي واقول ايضا في بيان مواخذة اخرى من جهة احوال المصن تعين المعنى المجازي
مع كونه اوي وان كان تركه جازيا **قوله** ما هو اي جواب ما هو **قوله** والظن
العبارة بحث في دعوي ظهور ما ذكر من العبارة لان العبارة تحتمل وتتمثل
بان يكون المعنى المجازي بالنسبة للنقل طلب التصحيح وبالنسبة للمدعي طلب الدليل
عليه فيكون كل منهما مستقلا على حدته وقد يقال لما شريك المصن بينهما في الحكم
وكان الاصل عدم تعدد المعنى بانفراد كل منهما بمعني مجازي كان الاصح من عبارة
المتزكها

القول في الموضوع

اشتركا في عين المعنى المجازي فما قل **قوله** يصلح لذكاء اي الاشتراك قوله
سوى الطلب اي طلب البيان لامطلقا اذ لا يحسن المرادته ههنا كما لا يخفى
ولا ضرر في دخول المعنى الحقيقي في المجازي حتى يعترض به على انه يمكن ان
يخصص بغيره فتأمل وكلامه يفيد ان يجوز في الظرف من باب استعمال اللين
في المطلق ويصح كونه في الاسناد المدلل يقال هذا المدعي ممنوع بمعنى ممنوع
مقتضى دليله **قوله** بمعنى طلب الباء للتصوير وتفسير منع النقل مجازا بطلبه
لان من حيث خصوصية بل من حيث انه من افراد الطلب فلا ياتي ما اسلفه من
انه المعنى المجازي واحده مشترك هو الطلب مع ان المضاف الخارج عن المضاف
مطلقا وكذا الاضافة اذا اخذ المضاف من حيث انه ذات لان من حيث ان
كأذكرة السعد وكذا يقال في قوله ومعنى المدعي يكون الخ **قوله** او صحته كان
الاولى حذفه اذ هي ليست مقدومة للناقل كما مر واما مقدومة التصحيح فهو
المطلوب منه الآت فقال او التوزيع في التعبير على ان العبارة الثانية على حذف
مضاف اي طلب اثبات الصحة **قوله** وبشيء تمهيد للاعتراض ثالث ذكره
بغله فان حمل الخ **قوله** معنيان اي حقيقيان **قوله** احدهما اعتراف وهو
مطلق الخدع في الدليل **قوله** هتناول النقض اي الاجمالي اذ هو المراد عند
الاطلاق وهو لغة الحمل وعرفا خدع مجموع الدليل بخلاف الحكم عنه
واستلزامه فساد آخر **قوله** والمناقضة هي لغة ابطال احد الشئيين بالآخر
وعرفا منع مقدمة معينة من مقدّمات الدليل او كل منهما مجازا او مع السند
وتسمى ايضا نقضا تفصيليا ومعنا بالمعنى الانقاص **قوله** والمعارضة هي لغة
المقابلة على وجه المناقعة وعرفا اقامة دليل يدل على حذف ما يرك عليه دليل المصن
او مقابلة دليله بدليل يبارينه انما جافها معنيان يستلزم كل منهما الآخر والثاني
والثاني احض وهو الذي عرفه المصن بقوله اذ المنع الخ **قوله** ولا يتوجه شئ الخ
اي على سبيل الحقيقة اذ كل من الثلاثة متعلق بالدليل كإثري **قوله** فان حمل المنع
اي المعنى في قوله ولا يمنع الخ **قوله** حتى يكون تعليلية او تفهيمية واجبا كونها
قصودا **قوله** فالخصيص ليس بجديد لان النقض الاجمالي والمعارضة ايضا لاكتفا
النقل والمدعي الاجمالي واجيب باختصار الشق الثاني وتوجيه التخصيص بان اطلاق
المنع بمعنى المناقضة على النقل والمدعي مجازا كثيرا شائع بخلاف اطلاق النقض